ترجمات

الاستخدام الرشيد للقوة الاقتصادية الأميركية من دون حنكة دبلوماسية تتحول أقوى الأدوات إلى عوامل تقويض ذاتي*

بقلم: داليب سينغ

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

22 تموز 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

نحن نعيش اليوم في عصر الدبلوماسية الاقتصادية حيث تحوّلت القوى العالمية الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة – خلال العقدين الماضيين من استخدام أدوات الضغط الاقتصادي بشكل محدود إلى اعتمادها كأداة افتراضية في سياستها الخارجية، وقد أدى ذلك إلى انتشار غير مسبوق لممارسات الإكراه الاقتصادي مثل العقوبات وضوابط التصدير والرسوم الجمركية والقيود المفروضة على الاستثمارات، فمنذ عام 2000 تضاعف عدد الأفراد والجهات الخاضعة للعقوبات عشر مرات بينما ازداد عدد الرسوم والحواجز التجارية في العالم خمسة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية فقط، واليوم تقوم أكثر من 90% من الاقتصادات المتقدمة بفحص الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحساسة بعد أن كانت أقل من ثلث تلك الدول تمارس هذا الإجراء قبل عقد من الزمن، وعندما غزت روسيا أوكرانيا في شباط 2022 جمّدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أكثر من 300 مليار دولار من احتياطيات البنك المركزي الروسي في دول مجموعة السبع في خطوة مثّلت خرقاً غير مسبوق لحدود مالية طالما اعتُبرت محصّنة.

لقد بات من الواضح بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات أن صندوق باندورا الاقتصادي قد فُتح على مصراعيه، ففي أول مئة يوم من عمر الإدارة الحالية للرئيس ترامب تم تنفيذ إجراءات جمركية على نطاق وسرعة غير مسبوقين في التاريخ الحديث، وقد ردّت بكين بفرض قيود على تصدير المعادن الحيوية وأشارت إلى قدرتها على خنق سلاسل الإمداد في القطاعات الاستراتيجية مما يعكس واقعاً جديداً يتمثل في أن الحرب الاقتصادية لم تعد استثناءً بل أصبحت الساحة الرئيسية للتنافس بين القوى العظمى. ومع ذلك فإن الدبلوماسية الاقتصادية تنطوي على قوة هائلة ومخاطر جسيمة، فاستخدام أدوات الإكراه الاقتصادي بشكل مفرط وغير منضبط قد يؤدي إلى تفكك الأسواق العالمية وترسيخ الانقسام بين الكتل الدولية وخلق حالة من عدم الاستقرار قد تُفضي في نهاية المطاف إلى اندلاع نزاعات عسكرية – وهو ما تسعى هذه الأدوات أصلاً إلى تجنّبه، ورغم هذه المخاطر لم تصدر حتى الآن أي عقيدة استراتيجية أميركية واضحة تُنظّم ممارسات الدبلوماسية

الاقتصادية كما لا توجد آليات مؤسساتية تُقيّد إساءة استخدامها، وعلى النقيض فإن استخدام القوة العسكرية محكوم بقواعد صارمة وأعراف راسخة تنظّم الاشتباك والتصعيد، ومن ثم فإن القوة الاقتصادية تستحق قواعد مماثلة وإلا فإن صانعي القرار سيواجهون خطر استخدامها دون انضباط أو شرعية.

وإذا كانت الولايات المتحدة تطمح إلى الحفاظ على دورها القيادي الفريد في النظام الاقتصادي العالمي، فإن عليها أن تُعيد تعريف أهدافها من وراء استخدام الأدوات الاقتصادية وتُنشئ بنى مؤسساتية قادرة على تنفيذ هذه الأهداف،

---

* Daleep Singh, The Right Way to Wield America's Economic Power Without Statecraft, Even the Most Powerful Tools Will Be Self-Defeating, FOREIGN AFFAIRS, July 15, 2025.

وتتبنّى رؤية إيجابية واستباقية في توظيف أدوات القوة الاقتصادية بما يخدم الاستقرار والنظام الدولي.

عصر جديد في الدبلوماسية الاقتصادية

تشكل عدة عوامل هيكلية دافعاً قوياً نحو زيادة اعتماد الدول على أدوات الدبلوماسية الاقتصادية القسرية، وأولى هذه العوامل هو التحول الجيوسياسي فقد انقضى عصر الأحادية القطبية التي تلت الحرب الباردة وحل محله تنافس متصاعد بين القوى العظمى، إلا أن امتلاك هذه القوى لأسلحة نووية جعل من منطق الردع المتبادل مانعًا رئيسيًا لاندلاع صراعات مباشرة لا سيما بين روسيا والغرب وبين الصين والولايات المتحدة مما أدى إلى تحويل ساحات الصراع من المجال العسكري إلى الحلبة الاقتصادية. في الوقت ذاته تشهد الديمقراطيات ومنها الولايات المتحدة تصدعات داخلية متزايدة في ظل تصاعد الاستقطاب السياسي إلى مستويات غير مسبوقة خلال قرن من الزمن، ومع تراجع مركزية القرار السياسي يلجأ قادة الأطياف الحزبية المختلفة بشكل متزايد إلى استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية آنية، ويتجسد هذا الاتجاه في قرار إدارة بايدن في أوائل عام 2025 بمنع استحواذ شركة "نيبون ستيل" على "يو إس ستيل" حيث فضلت الحفاظ على الملكية المحلية في قطاع حيوي على المدى القصير على حساب تعزيز شراكة استراتيجية مع حليف موثوق لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

كما يعيد التقدم السريع في التقنيات ذات الاستخدام المزدوج – مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية والبيولوجيا التركيبية والاندماج النووي – تشكيل ديناميكيات النمو الاقتصادي والقوة العسكرية، وتدفع الإمكانات التحويلية لهذه الابتكارات الدول إلى تعزيز حصاناتها التكنولوجية واستثمارها في تقوية نقاط الاختناق بسلاسل الإمداد لتحويلها إلى أدوات نفوذ استراتيجية، فالسياسة الصينية على سبيل المثال تتجه نحو تكثيف الاستثمارات لتحقيق تفوق تقني نوعي وكمّي في هذه المجالات مع فرض قيود مشددة على صادرات مدخلات حيوية مثل المعادن الأرضية النادرة والغالِيوم والجرمانيوم بهدف ترسيخ ميزتها التقنية وزيادة اعتماد الاقتصاد العالمي على إنتاجها.

وعلى صعيد الطاقة ومع ارتفاع الطلب العالمي بفعل انتشار الذكاء الاصطناعي والتحول نحو الكهرباء وتوسع الطبقة الوسطى تواجه الأسواق ضغوطًا كبيرة نتيجة القيود التنظيمية والسياسية، ما يتيح للدول الغنية بالموارد الطاقية فرصًا للاستثمار في استغلال الاختناقات لصالحها الجيوسياسي، فقد قلّصت روسيا صادرات الغاز إلى أوروبا للضغط على الحكومات لتخفيف العقوبات وتأجيل الدعم العسكري لأوكرانيا بينما فرضت الصين قيودًا على تصدير الجرافيت وعلمت بوجود احتمالية توسيع القيود لتشمل معادن أخرى ضرورية للثورة الكهربائية.

حلقة مفرغة من التصعيد الاقتصادي

تدفع هذه الاتجاهات المتداخلة زيادة الطلب على أسلحة القوة الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة، في وقت لا تزال فيه حركة التجارة ورأس المال والتكنولوجيا في مستويات مرتفعة تاريخيًا رغم تراجع ذروة العولمة المفرطة، وهذا يوفر للدول مجموعة واسعة من القنوات الاقتصادية التي يمكن استهدافها أو تقويضها.

وتبدي الحكومات استجابة سريعة عبر تعزيز قدراتها الإدارية ليس فقط لتفعيل أدوات الإكراه الاقتصادي بل ولحماية نفسها من تداعياتها، فالصين أنشأت هيكلًا بيروقراطيًا متكاملًا لتقييد الشركات الأجنبية وتنظيم حملات مقاطعة جماهيرية وتطوير أنظمة دفع تتجاوز هيمنة الدولار، وتسعى روسيا لتطوير آليات التهرب من العقوبات عبر العملات الرقمية والمقايضة والشبكات السوقية الرمادية. وأنشأت اليابان وزارة للأمن الاقتصادي على مستوى مجلس الوزراء في حين تعمل أوروبا على تطوير أدوات مضادة للإكراه، وأدرجت الهند وظيفة الأمن الاقتصادي ضمن مجلس أمنها القومي، وهكذا لم تعد الدبلوماسية الاقتصادية وظيفة ثانوية بوزارة المالية بل تحولت إلى ركيزة استراتيجية مركزية للأمن الوطني على مستوى عالمي. غير أن انتشار هذه الممارسات يضاعف من احتمالات فقدان السيطرة عليها مما يهدد بدخول النظام الدولي في دورة مدمرة من التصعيد الاقتصادي المتبادل حيث يتحول كل تحدي في السياسة الخارجية إلى فرض عقوبات أو رسوم جمركية أو قيود على الصادرات وتتزايد موجات التصعيد دون وجود مسارات واضحة لتهدئة الأوضاع، وتواجه الولايات المتحدة تحديًا فريدًا للحفاظ على شرعية النظام الاقتصادي العالمي الذي أسسته والمبني على هيمنة النظام المالي الدولي المعتمد على الدولار، يمنح هذا النظام الولايات المتحدة ميزات استثنائية منها انخفاض تكاليف الاقتراض وقدرة فائقة على امتصاص الصدمات المالية ومرونة في مواجهة الأزمات فضلاً عن قدرة فريدة على توظيف القوة الاقتصادية كأداة استراتيجية.

وإذا استمرت الدبلوماسية الاقتصادية الأميركية في العمل بشكل ارتجالي وغير منظم فإنها لن تفقد فقط مصداقيتها بل ستسرّع من جهود دول أخرى لتقويض الهيمنة الأميركية، وتأتي الصين في طليعة هذه الجهود عبر قيادة مشروع "mBridge" وهو منصة رقمية متعددة للبنوك المركزية تتيح تسوية التجارة باستخدام اليوان الرقمي وعملات أخرى خارج إطار الدولار، وتشارك في المشروع بنوك مركزية من الصين وهونغ كونغ وتايلند والإمارات مع اهتمام متزايد من عشرات الدول الأخرى، ونجاح هذا المشروع قد يسرّع من جهود تجاوز الدولار ويحدّ من فعالية العقوبات الأميركية والقيود التصديرية وينتج عنه انقسام متزايد للنظام الاقتصادي العالمي إلى كتل مالية متنافسة.

قواعد الاشتباك في الدبلوماسية الاقتصادية

في هذا السياق يتعين على الولايات المتحدة على أعلى مستويات الحكومة صياغة مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية وقواعد الاشتباك التي تحدد الأسباب والأوقات والكيفية والأطراف المستهدفة عند استخدام التدابير الاقتصادية العقابية،

ورغم أن الولايات المتحدة قد ترغب أحيانًا في توظيف هذه الأدوات بقوة ساحقة فإنه يجب عليها أن تفعل ذلك بحذر واعتدال مع ربط تنفيذها بأهداف جيوسياسية محددة وواضحة وقابلة للتحقيق،

وعلى صانعي القرار قبل اتخاذ هذه الإجراءات أن يوضحوا بجلاء الأهداف الاستراتيجية التي يسعون لتحقيقها بما في ذلك السلوكيات التي يعاقبونها والنتائج التي يتوقعون بلوغها من خلال دمج الضغط الاقتصادي مع أدوات عسكرية أو دبلوماسية أو إنسانية.

يضمن هذا المنهج أن تظل أدوات الإكراه الاقتصادي في موقعها الصحيح كعوامل مضاعفة للقوة لا كاستراتيجية قائمة بذاتها، فقد أظهرت حملة "الضغط الأقصى" الأمريكية على فنزويلا التي استهدفت إحداث تغيير في النظام عبر قطع الوصول إلى عائدات النفط والأسواق المالية فشلها في تحقيق انتقال سياسي، مما تسبب في انهيار اقتصادي كارثي وأزمة إنسانية وهجرة جماعية، وفسح المجال لتوسع النفوذ الروسي والصيني.

يتطلب استخدام الضغط الاقتصادي أيضًا ضبطًا دقيقًا وتوازنًا مناسبًا إذ يجب أن تكون التدابير متناسبة مع التأثير المتوقع وأن تأخذ في الحسبان تداعياتها الجانبية المحتملة، ويجب أن تتجاوز هذه التدابير في كل حالة عتبة الفعالية المتوقعة مقارنة بالتكاليف والمخاطر المصاحبة، كما يقع على عاتق ممارسي الدبلوماسية القسرية مسؤولية تقليل الأضرار غير الضرورية على المدنيين والدول الثالثة وتجنب استهداف الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية والامتناع عن مصادرة الممتلكات الخاصة دون إجراءات قانونية سليمة، وتحذر العقوبات الواسعة التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في تسعينيات القرن الماضي والتي أدت إلى حرمان فعلي من الغذاء والدواء والبنى التحتية الحيوية من العواقب الكارثية للتدابير المفرطة التي فشلت في فرض الامتثال وأدت بدلاً من ذلك إلى معاناة إنسانية جسيمة وتآكل الدعم الدولي ومنح النظام العراقي مادة دعائية قللت من شرعية تلك الجهود.

في نهاية المطاف تتوقف فعالية الأسلحة الاقتصادية على مدى تأثيرها في تغيير سلوك الجهات المستهدفة وليس فقط على تقليل الأضرار الجانبية، وقد برع خبراء العقوبات في تصميم إجراءات تعطل الاقتصادات والأنظمة المالية مع الحد الأدنى من الأضرار وهو أمر ضروري لكن السؤال الاستراتيجي الأساسي لصانعي القرار هو ما إذا كانت العقوبات ستغير فعليًا معادلة أصحاب القرار الرئيسيين في الدولة أو الكيان المستهدف، ويتطلب تحقيق هذا الشرط دمج التحليل الاقتصادي بالمعلومات الاستخباراتية السياسية، ومع ذلك كثيرًا ما يغيب التقدير الدقيق لحجم المعاناة الاقتصادية المطلوبة لإحداث تغيير سلوكي أو ما إذا كان هذا التغيير ممكنًا لا سيما عند التعامل مع أنظمة استبدادية مثل نظام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي قد يواصل سعيه للسيطرة الإقليمية بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية.

كما ينبغي أن تولى مسائل التوقيت وإيصال الرسائل أهمية خاصة إذ يجب تقييم ما إذا كان من المناسب اللجوء إلى هذه الأدوات استباقيًا أم ردًا على أفعال معينة وما إذا كان ينبغي الإعلان عن نوايا العقوبات بوضوح أو الحفاظ على درجة من الغموض لتعزيز أثرها، التنسيق مع الحلفاء يمثل أيضًا ركيزة أساسية في السياسة الاقتصادية القسرية، إذ يعزز التوافق في الإجراءات التقييدية من فعاليتها ويقلل فرص التهرب ويقوي شرعيتها، فهدف الدبلوماسية القسرية ليس ممارسة القوة بصورة أحادية بل الدفاع الجماعي عن المبادئ التي تعزز السلام والأمن،

ويُعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران عام 2018 وإعادة فرض العقوبات منفردًا رغم التزام الحلفاء الأوروبيين بالاتفاق مثالًا صارخًا على تكلفة العمل الفردي حيث أدى إلى ارتباك قانوني وتصعيد التوترات عبر الأطلسي وتراجع مصداقية الولايات المتحدة مؤكداً أن نجاح السياسة الاقتصادية القسرية يعتمد على بناء وحدة وتضامن دولي.

ومع ذلك تبقى حتى التدابير الأكثر دقة أداة خشنة تُستخدم في سياقات غير مؤكدة ما يستدعي تبني نهج مرن ومتسامح كقاعدة أساسية لأي عقيدة في الدبلوماسية الاقتصادية، فلا يجب أن يُستغرب حدوث انحرافات في النتائج عن التوقعات ويستلزم التواضع الاعتراف بالخطأ وإجراء التعديلات اللازمة، ولا يُنكر أن الظروف المتغيرة مثل توسع أو تقلص التحالفات القائمة على العقوبات أو تحسن أو تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة المستهدفة أو تحولات في الديناميات السياسية قد تقتضي إعادة تقييم ومراجعة السياسات المتبعة.

وقد شكلت سياسة العقوبات التكيفية في عام 2018 مثالاً يحتذى به حين فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركة "روسال" الرائدة في إنتاج الألمنيوم المرتبطة بالأوليغارشي الروسي أوليغ ديريبا، وبعد أن تسبب ذلك في اضطرابات حادة في أسواق الألمنيوم العالمية أصدرت وزارة الخزانة سلسلة من التراخيص العامة لتأجيل تطبيق العقوبات ثم رفعتها في النهاية بعد إعادة هيكلة ملكية الشركة، وقد مكنت هذه الخطوة من موازنة الضغط على الهدف مع حماية المصالح الاقتصادية الأوسع وهو نموذج ينبغي أن يسترشد به صناع السياسة مستقبلاً.

ختامًا لا ينبغي أن تقتصر هذه العقيدة على إطار العمل الوطني الأمريكي فقط بل يجب أن تتبوأ واشنطن دور القيادة في تطوير إطار دولي يستند إلى هذه المبادئ أشبه باتفاقيات جنيف الخاصة بالدبلوماسية الاقتصادية، وهذا لا يشكل مجرد مثالية بل هو اعتراف عملي بأن الاستخدام غير المنضبط للإكراه الاقتصادي يفضي إلى أضرار متبادلة ويهدد بتفكك النظام الاقتصادي العالمي إلى مناطق نفوذ متناحرة، ويتطلب إقناع دول مثل اليابان والهند التي تستثمر كثيرًا في استراتيجياتها الاقتصادية القسرية الانخراط في هذا الإطار بقيادة أميركية تعتمد على الدبلوماسية ورغبة في تحديد قيود على السلطة الأميركية نفسها، وتعتمد مشاركة الدول الأخرى على رؤية هذا الإطار كمصدر للاستقرار والإنصاف لا كأداة للهيمنة. ورغم تحفظات منافسين مثل الصين وروسيا فإن وجود هيكل تحالفي موثوق سيعزز توحيد الاقتصادات الديمقراطية حول مبادئ مشتركة ويدفعها للضغط ضد الاستخدام المفرط أو المسيء لأدوات الإكراه الاقتصادي، وكما في جهود وضع القواعد السابقة يمكن للتوافق المبكر بين الشركاء الموثوقين أن يرسخ قواعد سلوكية تشكل في نهاية المطاف ممارسات عالمية أوسع، وبدون هذا الإطار يبقى البديل دائرة متصاعدة من المواجهات الاقتصادية التي تقوض النظام الذي لطالما كان ركيزة القيادة الأميركية والازدهار العالمي.

اختبار التحمل

إن الالتزام بهذه المبادئ يتطلب تطويراً كبيراً في القدرات المؤسسية للحكومة الأمريكية، فالاستخدام الفعّال للأدوات الاقتصادية التقييدية لا ينبغي أن يُنظر إليه كاستجابات عشوائية بل كجزء من ترسانة استراتيجية منظمة ومدعومة بالموارد اللازمة،

وهذا يستلزم بناء بنية تحليلية متقدمة قادرة على محاكاة التفاعلات الاقتصادية المعقدة والتي تشمل محاولات التهرب وردود الفعل من الأطراف المستهدفة إلى جانب حلقات التغذية الراجعة والتأثيرات غير المقصودة والاستجابات السياساتية الكلية باستخدام أُطر تشبه نظريات الألعاب متعددة اللاعبين ومتعددة المراحل، ويجب أن تأخذ هذه النماذج في الاعتبار السيناريوهات المحتملة المختلفة مثل تحويل السلع الخاضعة للعقوبات عبر دول ثالثة والتأثيرات المتتالية للعقوبات الثانوية على اقتصادات الحلفاء وردود أفعال الخصوم بفرض قيود تصدير في قطاعات حيوية وقدرة الولايات المتحدة على تعويض نقص الواردات من خلال الإمدادات المحلية.

تمامًا كما يقوم الاحتياطي الفيدرالي بمراجعة دورية لأدوات سياسته المالية واختبار فعاليتها في ظل ظروف متنوعة ينبغي للحكومة الأمريكية أن تحافظ على تقييم محدث ومستمر لكامل مجموعة التدابير التقييدية المتاحة لديها، يجب أن يشمل هذا التقييم مراجعات دورية لاستعداد كل أداة من أدواتها التشغيلية وفاعليتها المحتملة وحدود استخدامها، على سبيل المثال يجب أن يكون بإمكان صانعي القرار تقدير ليس فقط ما إذا كانت ضوابط التصدير المحددة ستؤثر على القدرة التكنولوجية للخصم بل كذلك سرعة ظهور مورّدين بدلاء أو بدائل محلية. كما ينبغي أن تشمل التقييمات تحليلات مستقبلية حول نقاط القوة الاقتصادية الأمريكية - كهيمنتها على التمويل العالمي وتقدمها التكنولوجي وإنتاجها الطاقوي وقوة الطلب الاستهلاكي - وتقاطعاتها مع نقاط ضعف الخصوم وكذلك المجالات التي يمتلك فيها الخصوم تأثيرًا على الولايات المتحدة وحلفائها.

ولتحقيق تنسيق استراتيجي فعال في هذا المجال قد تضطر الولايات المتحدة إلى إنشاء وزارة جديدة للأمن الاقتصادي يضم خبراء في مجالات الاقتصاد الكلي وسياسات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة والدبلوماسية والقانون الدولي، يمكن لهذه الوزارة أن تعمل كمركز عملياتي ذو نطاق واسع يمتلك القدرة التحليلية والقوة التنفيذية للتعامل مع أزمات متعددة في وقت واحد. وعلى الرغم من إمكانية تطوير هذه القدرات ضمن وزارة الخزانة إلا أن الواقع يشير إلى غياب وكالة حالية تملك التفويض والسلطة والخبرة متعددة التخصصات اللازمة لتصميم وتطبيق الأدوات الاقتصادية عبر كامل طيف تحديات الأمن القومي، فقد أثبتت فرق العمل المؤقتة والعمليات متعددة الوكالات بطئها وتقوقعها وردود فعلها المتأخرة مقارنة بسرعة التهديدات الجيو-اقتصادية الراهنة، فعندما قلب الغزو الروسي لأوكرانيا مسارات الطاقة الأوروبية وأدى إلى سباق نحو تأمين موردين بدلاء أو حين أثرت ضوابط التصدير الأمريكية للرقائق المتقدمة على سلاسل التوريد التقنية من تايوان إلى هولندا تجلّى بوضوح حاجة الولايات المتحدة لتعزيز الاستعداد العملياتي لتوقع وإدارة التأثيرات المتسلسلة لقراراتها الاقتصادية، وبتأسيس وزارة مخصصة ستُرسخ الدبلوماسية الاقتصادية كركيزة أساسية من ركائز القوة الوطنية إلى جانب الدفاع والاستخبارات والدبلوماسية وستحصل على التركيز الاستراتيجي والقدرات التنفيذية التي تفتقدها حاليًا. ولا يجب أن تقتصر جهود تعزيز القدرات المؤسسية على تطوير أدوات الإكراه الاقتصادي فقط،

بل يجب أن تدعم أيضًا تصميم وتنفيذ الأدوات الاقتصادية الإيجابية، فلا يهم مدى مصداقية العقيدة أو دقة التحليل خلفها فإن الإجراءات التقييدية وحدها لن تستغل أعظم ميزات أمريكا الدائمة قدرتها على الجذب والإلهام والإبداع.

الحوافز الاقتصادية (الجزر)

تعاني الولايات المتحدة حالياً من عجز تنافسي في مجال الابتكارات التي تمتلك قيمة استراتيجية عالية مثل التصنيع المتقدم للرقائق الإلكترونية والبطاريات من الجيل القادم والتصنيع الحيوي، فهذه القطاعات تتطلب استثمارات طويلة الأمد وتحمل مخاطر كبيرة ونفقات رأسمالية ضخمة في البداية وهو ما لا تلائم طبيعة الأسواق الخاصة الأمريكية التي تميل إلى تحقيق عوائد ربع سنوية قصيرة الأجل، كما يظهر هذا العجز في قطاعات الاقتصاد التقليدية التي تُعتبر حيوية للأمن الاقتصادي والوطني الأمريكي مثل بناء السفن والتعدين وتصنيع المعدات الميتانية، بالمقابل تتقدم الصين في تنفيذ استراتيجية شاملة تجمع بين الدعم المالي والإقراض التفضيلي والمشتريات الحكومية وقيود التصدير بهدف تحقيق هيمنة على هذه القطاعات واستغلال سيطرتها على نقاط رئيسية في سلاسل الإنتاج العالمية.

يظل تمويل المشاريع واسعة النطاق أمراً بعيد المنال في الولايات المتحدة بسبب محدودية المرونة لدى القادة في القطاع العام لتعويض توجهات القطاع الخاص القصيرة الأمد، ففي عام 2022 أنشأت إدارة بايدن مكتب رأس المال الاستراتيجي داخل وزارة الدفاع بهدف توجيه الاستثمارات طويلة الأمد نحو التقنيات الناشئة ذات الصلة بالدفاع لكنه مخول فقط بتقديم القروض والضمانات لمشروعات محددة ومقيدة، ولمواجهة المنافسة بشكل أكثر فعالية يتعين على الولايات المتحدة تحفيز الابتكار في التقنيات الرائدة وإعادة بناء القدرة الاستراتيجية عبر نطاق كامل من سلاسل التوريد الحرجة، ويتطلب ذلك وجود سلطة استثمار مرنة كصندوق ثروة سيادي وأدوات إقراض تفضيلية تهدف إلى تقليل المخاطر وجذب رأس المال الخاص والقدرة على تأمين مدخلات الطاقة والتكنولوجيا الأساسية بشكل استباقي - ومن الأمثل تحقيق ذلك عبر "احتياطي الصمود الاستراتيجي" الذي يعيد تصور الاحتياطي النفطي الاستراتيجي ليشمل مجموعة أوسع من نقاط الضعف في القرن الحادي والعشرين.

في عالم يتسم بالصراع والتنافس يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على استخدام "العصي الاقتصادية" و"الجزر الاقتصادية" معاً، وأول خطوة في ذلك تكمن في صياغة عقيدة واضحة تحدد كيفية ومتى ولماذا تُستخدم أدوات الإكراه الاقتصادي، أما الخطوة الثانية فهي بناء القدرات المؤسسية اللازمة لنشر هذه الأدوات بحنكة وبصيرة مستقبلية، أما الخطوة الثالثة وربما الأهم فتتمثل في ضمان أن القوة الاقتصادية الأمريكية لا تُمارَس بالقوة الغاشمة بل تعكس طموحاً مبنياً على المبادئ لتعزيز الصمود داخلياً وخلق الفرص خارجياً وتحفيز الابتكارات التي تُشكّل عالماً أكثر حرية وأمناً، وإذا ما قادت الولايات المتحدة في وضع إطار عالمي يستند إلى هذه القيم فبوسعها تجديد شرعية النظام الاقتصادي الذي أنشأته وتجنب تفكك خطير للنظام الدولي يُضعف جميع الدول ولا سيما نفسها.